الأمم المتحدة
A/80/L.94
الجمعية العامة
Distr.: Limited
10 July 2026
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

أوزبكستان، البرتغال، قيرغيزستان، هنغاريا*: مشروع قرار

تعزيز دور البرلمانات في تسريع التنمية الاجتماعية

إن الجمعية العامة،

وإذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتستند إلى القانون الدولي وإلى المبدأ القاضي بعدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تتمحور حول الإنسان وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى إنجاز ما لم يُنفّذ من أعمال في إطار تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى قرارها 159/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، المعنون "تعزيز دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة"،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن في الفترة من 6 إلى 12 آذار/مارس 1995، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 26 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2000،

* تُدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدِّمي مشروع القرار.

26-10231 (A) 150726 170726

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[1] والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[2]، وكذلك إجراء حوار عالمي متواصل بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، تشكل كلها الإطارَ الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ ترحب بانعقاد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية" في الدوحة، قطر، في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وباعتماد إعلانه السياسي،

وإذ تؤكد من جديد جميع القرارات السابقة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، بما في ذلك القرار 178/80 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2025،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن لجنة التنمية الاجتماعية موكلة بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، ومؤتمر قمة الدوحة، والالتزامات الحكومية الدولية في مجال التنمية الاجتماعية، وإذ تكرر تأكيد قرار المضي في تعزيز دورها، بما في ذلك من خلال إسهامها في عملية المتابعة؛

وإذ تسلّم بأن المواضيع الرئيسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، أي القضاء على الفقر، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل اللائق للجميع، وتحقيق الاندماج في المجتمع، مواضيع مترابطة يعزز كل منها الآخر، وبالتالي يلزم تهيئة بيئة مواتية لتحقيق جميع هذه الأهداف الثلاثة في وقت واحد،

واقتناعا منها بأن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية أمران لا غنى عنهما لتحقيق السلام والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها، وأن لا سبيل، بالتالي، إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية دون أن يسود السلام والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تشير إلى قرارها 319/79 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2025 بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي سلمت فيه بما تتخذه البرلمانات على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي من إجراءات وتقدمه من إسهامات، بسبل منها إقامة الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، دعما للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإذ ترحب بالدورة 150 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، التي عُقدت في طشقند في الفترة من 5 إلى 9 نيسان/أبريل 2025، وبإعلان طشقند بشأن العمل البرلماني من أجل التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية[3]، الذي يؤكد على ضرورة بذل جهود متجددة في مجال التنمية الاجتماعية لمواجهة التحديات القائمة والناشئة،

---

(1) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 6-12 آذار/مارس 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(2) القرار دإ-2/24، المرفق.

(3) A/79/880، المرفق.

وإذ تبرز أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في البرلمانات، بما في ذلك في المناصب القيادية وفي اتخاذ القرارات على جميع المستويات، وأهمية أن تراعي البرلمانات منظورا جنسانيا في أعمالها،

وإدراكا منها لقيمة الشباب ومساهمتهم في التنفيذ الكامل والناجح لخطة عام 2030، وإذ توصي بالتالي البرلمانات بالبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للشباب في العمليات البرلمانية، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تقر بدور ومسؤولية البرلمانات فيما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا، وفي ضمان تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة على كل من الصعيدين الوطني والعالمي،

وإذ تشدد على أن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يتوقف على تهيئة بيئات مواتية على جميع المستويات،

وإذ تضع في اعتبارها أن التغير التكنولوجي السريع يشمل أدوات جديدة وقوية يمكن أن تساعد في تحقيق رؤية خطة عام 2030، وأن انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والترابط العالمي يَعِدان بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بتحقيق التنمية البشرية وسد جميع الفجوات الرقمية، سواء فيما بين البلدان أو داخل كل بلد، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، وإذ تدرك أن البرلمانات الوطنية، من بين برلمانات أخرى، تؤدي دورا هاما في معالجة الأثر المترتب على التغير التكنولوجي السريع وما يتيحه من فرص وما يطرحه من تحديات،

وإدراكا منها لما ينطوي عليه التحول الرقمي من إمكانية للإسهام في التنمية الاجتماعية، وللحاجة الملحة إلى سد الفجوات الرقمية والمعرفية المستمرة والآخذة في الاتساع بين البلدان وداخلها، لضمان تسخير فوائد التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، مع التصدي في الوقت نفسه للأضرار والمخاطر الناجمة عن استخدامها، وتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع،

وإدراكا منها أيضا لأهمية السياسات الشاملة والمتمحورة حول الإنسان بالنسبة لخطة عام 2023، مع إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، والحد من أوجه عدم المساواة، والعدالة الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، وإذ تقر بدور البرلمانات في الإسهام في الحوارات الوطنية والعالمية،

وإذ تروم تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتعزيز الاستثمار في التدابير، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وإدماج تمويل نظم وسياسات الحماية الاجتماعية ضمن الخطط والاستراتيجيات التي تقودها البلدان مع توفير الدعم للبلدان النامية التي تهدف إلى زيادة تغطية الحماية الاجتماعية، ومنها التي تروم تحقيق ذلك بنسبة نقطتين مئويتين على الأقل سنويا،

وإذ تبرز دور البرلمانات في دعم المبادئ والحقوق الأساسية في العمل من أجل تعزيز مؤسسات سوق العمل والحوار الاجتماعي، إضافة إلى حماية حقوق العمال، بما في ذلك من خلال تشجيع التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها،

1 - ***تشدد*** على أهمية المشاركة البرلمانية في تجديد الالتزام بالوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية؛

2 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الجماعي بتعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال تعزيز مجتمعات مستدامة وشاملة وعادلة ومستقرة وآمنة ومنصفة ومتماسكة تقوم على احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومبادئ عدم التمييز وتكافؤ الفرص والتضامن والتسامح والمشاركة الكاملة والمتساوية للجميع؛

3 - ***تشجع*** البرلماناتِ على تقييم مدى مساهمة الأطر القانونية الوطنية القائمة في بلدانها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، مع إيلاء اهتمام خاص للمواضيع الرئيسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، أي القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وتحقيق الاندماج في المجتمع؛

4 - ***تؤكد من جديد*** الحق في التعليم وأن الحصول على التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع يشكل حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛

5 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة البرلمانات ودعمها في عمليات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعراضه، وبخاصة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، بغية ضمان وتعزيز المسؤولية الوطنية والمساءلة والإدماج الاجتماعي؛

6 - ***تؤكد من جديد*** أهمية إعلان الدوحة السياسي المنبثق عن "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" المعقود تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"[(4)]، الذي يقر، في جملة أمور، بدور البرلمانات في متابعته؛

7 - ***تشجع*** على الوعي العام بالعمليات البرلمانية وفرص المشاركة العامة في رصد تنفيذ خطة عام 2030؛

8 - ***ترحب*** بممارسة إشراك البرلمانيين في الوفود الوطنية الموفدة إلى الاجتماعات والمناسبات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة انتهاج هذه الممارسة بطريقة أكثر انتظاما ومنهجية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوازن بين الجنسين داخل تلك الوفود؛

9 - ***تكرر تأكيد دعمها*** للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في جملة مجالات منها تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية ونُظُم بياناتها من أجل كفالة توافر بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب في مجال التنمية الاجتماعية.

(4) القرار 5/80، المرفق.